الزبونية السياسية. وإشكالية تجسيد دور المجتمع المدني في المشهد الديمقراطي غير المكتمل بالجزائر.

Clientélisme politique.the problème of embodying the rôle of civil society in the unfinished démocratique scène in Alegria.

زطل حليمة سعدية
جامعة الجزائر3
Zettel.saadia@gmail.com

نتاش كريمة
جامعة الجزائر3
karimanttache@gmail.com

ملخص:

تتبلور فكرة هذه الدراسة لمعرفة كيفية تجسيد المجتمع المدني على مبدأ الزبونية السياسية، وما ينبثق عنها من آثار على العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومعرفة الفاعلية التأثيرية لقوى رأس المال وأباطرة السياسية من مستوى التفاهم المباشر مع الجهاز السياسي الموجود، إلى التغلغل في عمق المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الزبونية السياسية، المجتمع المدني، الدولة الريعية

Abstract

The idea of This study Is crystallized th rough the establishment of civil society on the principale of Clientélisme political and It Is implications for the Relationship between the state and society, and to limite the effective effectivités of capital and poli tical empereurs Frome the lever of direct understanding with the existing poli tical apparat us, to pénétration into the depth of society.

Key Word: Clientélisme politique, civil society, rentier state

مقدمة

ساهم المجتمع المدني في الجزائر مساهمة كبيرة في النضال من أجل الحقوق والحريات حتى نيل الاستقلال، ولكن بعده فرض عليه حصار من طرف الدولة واستعملته كأداة من أدوات بسط نفوذها خصوصا بعد ظهور الثروة النفطية التي حولت الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد ريعي بامتياز، وكان عاملا سلبيا في وجه التطور المجتمع المدني المستقل، فبسطت الدولة نفوذها على عالم الشغل كما اهتمت بشراء ولاءات النخب والجماعات وأصبح توزيع الثروة يقوم على الزبونية السياسية والولاء وليس على الكفاءة والاستحقاق، كما أن تحكم النخب الحاكمة في رقابتها على الاقتصاد وجعل ميكانيزمات محكمة على رقابة الإنتاج ونقل الملكية للقطاع الخاص وعرقلة اقتصاد السوق بحيث أصبحت لا تعيش على الإنتاج وتكوين الثروة والقيمة المضافة وإنما على تدوير الأموال التي حصلت عليها داخل حلقة توزيع الريع.

ورغم الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر من جعل المواطن يشارك في إدارة شؤون الدولة إلا أن العمل الجمعوي مازال مقيدا وأن الحكومة تتدخل بشكل صريح في شؤونه لتحوله جزءا من جهاز الدولة وامتدادها بدل من التحول إلى نظام ديمقراطي مبني على بنية دستورية وقانونية جديدة.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف جسد دور المجتمع المدني في المشهد الديمقراطي غير مكتمل في الجزائر؟

وللإجابة على هاته الإشكالية سوف نركز على المحاور التالية:

أولا: تأسيس المجتمع المدني في الجزائر

ثانيا : نقمة النفط على المجتمع المدني وتشكيل الدولة الريعية

ثالثا: ضعف القطاع الخاص وتكوين البرجوازية غير قوية

رابعا: تأثير قوى رأس المال وأباطرة السياسة

أولا: تأسيس المجتمع المدني

لقد كان المجتمع المدني في الجزائر هو الملجأ الكبير والواسع الذي وجد فيه الجزائريون فرصتهم للتعبير عن ذواتهم وهويتهم وثقافتهم وطموحاتهم أثناء حقبة الاستعمار الفرنسي فشكل الجمعيات والمنظمات والروابط والنوادي التي تهتم بالمسرح والفنون والرياضة والتعليم والقضايا الدينية والخيرية والاجتماعية[1].

[1] فضيل إبراهيم مزري، مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكة العلاقات الزبونية، مقال متاح على الموقع http://www.ARABSFORDEMOCRACY.ORG نشر بتاريخ 18-07-2017 تصفح الموقع كان يوم 31-12- 2019 على الساعة :3020

ثم تطورت هذه النشاطات مع تطور الحركة الوطنية فصارت رديفا أساسيا في النضال من أجل الحقوق والحريات، ثم استعملت هذه القنوات المجتمعية في التمكين للكفاح المسلح أي تحقيق الاستقلال.لكن بعد الاستقلال عانت مؤسسات المجتمع المدني أو ما يعرف آنذاك بالحركات الجمعوية من الأحادية التي فرضها الحكم إذ منع كل نشاط مجتمعي خارج سيطرة الحزب الواحد، وأصبحت السلطات تستعملها كأداة من أدوات بسط نفوذها في المجتمع بل أصبحت في كثير من الأحوال تستعملها كبديل للأحزاب السياسية من أجل تمرير مشاريعها ودعم مرشحيها، وفي حين رفضت الانخراط في هذه المشاريع التي لا علاقة لها باختصاصها يكون العقاب بأشكال عديدة منها التضييق المالي والإهمال وإثارة الأزمات الداخلية وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح المجتمع المدني المستفيد[1].

وفي هذا الإطار قدم روبرت بتنام دراسة بعنوان Makung democracy Works اهتم فيها بالسؤال عما يجعل الديمقراطية تعمل أو لا تعمل، واختتمها بالتأكيد أن الديمقراطية تعمل بشكل أفضل في المناطق أو الدول التي توجد في مجتمع مدني قوي، أي مستوى عال من التعاون الاجتماعي القائم على التسامح والثقة والمشاركة[2].

ثانيا:نقمة النفط على المجتمع المدني وتشكيل الدولة الريعية

على الرغم من الطبع الليبرالي للاقتصاد الجزائري إلا أن الجزائر مازالت دولة ريعية حيث شكلت هذه الثروة النفطية بالجزائر عاملا سلبيا في وجه تطور المجتمع مدني مستقل حيث طور النفط بالجزائر الاقتصاد ألريعي من خلال:

- منح الدولة وسيلة لتأكيد استقلاليتها وقوتها فيما يتعلق بعالم الشغل.
- شجع الدولة على عدم الانتباه إلى كفاءة الرجل.
- تحول الاهتمام لشراء ولاءات النخب والجماعات.
- أصبحت معاير توزيع الثروة تقوم على الزبونية والولاء وليس على الكفاءة والاستحقاق[3].

---

[1] زوز غربي، سارة عجرود، **المجتمع المدني والنظام السياسي في الأنظمة المغلقة: دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية،العدد(07)،2017،ص43.

[2] Robert D.putnam, **Makung democracy Works** .ci Vic traditions in modern Italie, new jersey, pincetions presse ,1993.p20.

[3] مصطفى بخوش، **علاقة المجتمع المدني بحالة الاستعصاء الديمقراطي في الجزائر**،مداخلة مقدمة لندوة العلمية الدولية" المجتمع المدني وانتقال الديمقراطي"، تونس 12- 14أكتوبر 2017.ص12.

ومن هذا يمكن أن نعتبر البراد يغم ألريعي تفسيرا لعدم تحقيق مجتمع مدني وفشل تجربة التحديث الاقتصادي والاجتماعي، لأن وفرة الريع النفطية والغازية لدى الأنظمة الاستبدادية ساعدها على استعمالها كمورد سياسي لاستمرار في السلطة، ولخنق المجتمع المدني [1].

كما ترتكز الدولة الريعية على حد تعبير جايكم لوشياني Giacomo Lucian وحازم بيلاوي على التوزيع أكثر منه على زيادة الدخل في الموارد المالية، خصوصا من الضرائب التي تفرض على الأفراد وبشكل يجعل الدولة تتفادى التمثيل السياسي الحقيقي، مما يترتب عليه مقولة "**لا ضريبة بدون تمثيل**"[2].

وعلى هذا الأساس بين لهواري عدي في كثير من مؤلفاته أن وظيفة الممارسات الاقتصادية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال لم تكن اقتصادية تكوين ثروة وقيمة مضافة، بقدر ما كانت تشغل وظيفة سياسية تتمثل بشراء السلم الاجتماعي وكسب الحلفاء داخل المجتمع وسقي شبكات الزبونية المنتشرة على المستويات الإدارية كافة[3].

ثالثا:ضعف القطاع الخاص وتكوين برجوازية غير قوية

تعد البرجوازية في الجزائر ضعيفة وهذا يعود لأسباب تاريخية وموضوعية

فتاريخيا: أعاق المستعمر الفرنسي نموها وتطورها لتخوفه من أنها تشكل قوة تعي بوجودها ومصالحها لاحقا مما يسمح لها بمنافسة البرجوازية الاستعمارية في الجزائر ومن ثم قيادة الجماهير الجزائرية نحو التحرر.

أما موضوعيا: فقد لاقت المواجهة من قبل النخبة الحاكمة بعد الاستقلال للشك في تحالفها مع المستعمر الفرنسي والرأسمالية العالمية فضلا على أن الخيار الإيديولوجي والاقتصادي للجزائر المستقلة لم يسمح لها بالنشاط والحركية هذا مما جعل النخب الحاكمة تتحكم في رقابتها على الاقتصاد من خلال ميكانيزمات الحواجز الرقابية،أي تبقى على رقابتها الطبقية على وسائل الإنتاج، وتنتقل بالمقابل الملكية للقطاع الخاص، وهذه الرقابة يمكن أن تكون معرقلا لقواعد اقتصاد السوق، وتجعله لا يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية هذا ما لا يسمح بنمو القطاع الخاص[4].

---

[1] إدريس نوري، **إشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة (مقاربة سوسيولوجية للدولة– المجتمع)** أطروحة دكتوراه بقسم علم الاجتماع، جامعة سطيف02، الجزائر 2016/2015، ص 109.

[2] غسان سلامة وآخرون ، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**،ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 1995،ص 83.

[3] Le houari Addie, **L'Impasse du populisme**: **L'Algérie**, **collectivité politique et État en construction** (Alger: Entreprise nationale du livre, 1990,"Néopatrimonialisme et économie en Algérie," in: Michel Cama dire. Changements politiques au Maghreb, études de l'annuaire de l'Afrique du Nord Paris: Centre national de la recherche scientifique 99.

[4] Emma C.Murphy, **The State and the Privat Sector in North Africa**:Seeking Spécificité, Méditerranéen Politis, London, Vol.6, No2, Summer 2001, p.5-6

كما أن ضعف البرجوازية والقطاع الخاص الذي تشرف عليه، لايرتبط فقط بالجزاءات الرقابية للدولة، بل أن الريع النفطي قد ساهم في جعلها، أي البرجوازية هامشية و هذا لكون الجزائر تتحصل على موارد مالية من الخارج، وتتحكم فيها بعيدا عن أية مساهمة للقطاع الخاص وللأفراد، مما أعطى لها أي للدولة، استقلالية الفاعلين على الآخرين في المجتمع فارتكاز القدرة الاستخراجية للدولة على العائدات المالية للنفط والمرتبطة بالأسواق المالية الدولية تم توزيعها على أفراد المجتمع بطريقة غير متساوية. هذا مما جعل هذه البرجوازية طفيلية لا تعيش على الإنتاج وتكوين الثروة والقيمة المضافة، وإنما على "تدوير" الأموال التي حصلت عليها داخل حلقة توزيع الريع الذي تضخه الدولة في القطاعات المختلفة.

وقد منح انزلاق العملية السياسية والتجربة الديمقراطية نحو العنف دعما إضافيا للنظام السياسي الجزائري الذي كان يبحث عن الاستمرار في ظل المناخ القانوني الجديد(التعددية الحزبية، والليبرالية الاقتصادية)[1]

وفي سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات والتي اقرها دستور 1989، أدى إلى إعادة النظر في نموذج تسيير المجتمع. هذا التغيير الجوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية ساهم بشكل فعال في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال صدور القانون رقم 31-90 بتاريخ 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق رقم 15-87 وفتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات (غير السياسية) بمختلف أنواعها[2].

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثالثة بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبعة وخمسين ألف جمعية اجتماعية، أو على مستوى الأحزاب التي تجاوز عددها الستين حزبا، وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية[3]، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضاؤل حجمها ودورها.

غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من مستوى الممارسة الواقعية سواء من طرف الشعب أو حتى السلطة ذاتها، ولم تسمح الدولة الديمقراطية ظاهريا والتي ما زالت تحتفظ في طياتها بممارسات الدولة

[1] نوري إدريس، **المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة**، مجلة سياسات عربية، العدد(19)مارس 2016

[2] شاوش إخوان رشيدة، **المجتمع المدني ففي الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتور في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،2015/2014،ص 109.

[3]

التسلطية للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل جدي وفعال في صناعة القرار وفي التأثير على الساحة السياسية وممارسة مختلف الأدوار التي يفترض بها أن تؤديها في المجتمع[1].

لأن البناء الديمقراطي على إرادة الشعب واختياراته الحرة والسيدة، ولأن الحياة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تتحدد وتفرز عن طريق شرعية التمثيل من خلال مختلف أشكال الاقتراع فصوت الناخب هو المصدر الوحيد لأي شرعية في الدولة وهو كذلك يكرس الاتجاه الغالب في وسط المجتمع كما تعتبر المشاركة السياسية قوام الإرادة العامة في المجتمع وهي التي بدورها تمارس السيادة الوطنية انطلاقا من المؤسسات التي تستمد مشروعيتها من الأمة[2]

إن صور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني متعددة وهي:

التنسيق: هنا تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى التأثير في الحياة الاجتماعية والسياسية للمجتمع وما تتخذه الحكومة من قرارات وسياسات في الشؤون العامة، ويكون التأثير كل منظمة على وزنها وقوتها ودرجة التنسيق فيما بينها وما تعتمد عليه من وسائل سواء مباشرة كالاتصال بالمسئولين والمرشحين للانتخابات أو وسائل غير مباشرة بشن حملات الإعلامية للتأثير على الرأي العام[3]

التنافس والصدام: هنا لا يمكن الجزم بأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني هي علاقة منافسة في الغالب، وأن قوة المجتمع المدني تأتي غالبا على حساب الدولة التي يؤدي ازدياد قوة المجتمع فيها إلى إضعافها.

على عكس المجتمعات الديمقراطية التي استطاعت تحقيق قوة الدولة وقوة المجتمع المدني في الوقت نفسه على عكس المجتمعات غير الديمقراطية التي أدى ضعف المجتمع المدني فيها إلى ضعف الدولة بدلا من تقويتها[4].

اختراق الدولة للمجتمع المدني

هنا تتولى الحكومة تعيين مجالس إدارة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بدلا من انتخابهم، ويختار القيادات من بين الأشخاص الموالين لها خصوصا بالنسبة للمؤسسات ذات القواعد الجماهيرية والشعبية الواسعة، وهنا تظهر خطورة أن يتحول هؤلاء القادة إلى أعضاء في الحكومة يستفيدون منها ويمارسون السلطة على أعضاء الجماعة لصالح

---

[1] لوناس حمداني، **الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر 2014-2015، ص23.

[2] مزي أحمد مصطفى، **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني**، ط1. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008، ص40

[3] نفس المرجع السابق، ص41.

[4] محمد نبيل شيمي، **الاقتصاد ألريعي المفهوم والإشكالية**، المركز الديمقراطي العربي، 6جانفي 2016، ص55.

تنفيذ أهداف الدولة وذلك بعدم السماح لمؤسسات المجتمع المدني بالوجود المستقل من خلال التحكم الكامل في تأسيسها وتمويلها وحلها وهذا ما يضمن صدور كافة القرارات مؤيدة للحكومة غير مبالية برأي الأعضاء.[1]

ومع هبوب رياح الربيع العربي في دول المجاورة، وجد النظام السياسي نفسه مجبر على تبني مجموعة من الإصلاحات، حيث سارع النظام السياسي إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وذلك بعد جملة من المشاورات والمناقشات .

وقد صدر في هذا السياق القانون رقم 12-06 المؤرخ في 2012/01/2 المتعلق بالجمعيات، ويبدو من القراءة الأولية لهذا القانون أنه عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 90-31، بدليل التطابق بين العديد من النصوص بموادها.

ولكن من خلال القراءة الأولية لهذا القانون أنه عبارة عن إثراء للقانون 90-31، بل أن هذا القانون كان أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي، وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الربيع العربي وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية، ونفس الكلام ينطبق أيضا على القانون الجديد للأحزاب الذي جاء مخيبا لآمال الطبقة السياسية، باعتبار أنه لا يخدم مسألة الحريات بشكل كبير، إذ يكرس لكثير من البيروقراطية والتقييد في إجراءات تأسيس الأحزاب، كما يعطي هذا القانون صلاحيات كبيرة لوزير الداخلية لقبول أو رفض تسجيل الأحزاب.

مما يؤكد أن السلطة السياسية في الجزائر ليست لديها النية الحقيقية لفتح المجال السياسي.

أن السلطة السياسية بمختلف مؤسساتها سواء كانت مدنية أو عسكرية عملت منذ بداية التجربة الديمقراطية على محاولة الاستئثار بالسلطة وعدم فسح المجال أمام القوى الصاعدة للمشاركة فيها، وهو ما أدى إلى بروز أزمة مستمرة على مستوى أعلى هرم هذه السلطة، وبالتالي كانت من أبرز تداعياتها احتدام الصراع على القيادة سيما ضمن مستوى السياسي في مقابل العسكري.

بالإضافة إلى ما تمت الإشارة غليه لا تزال العلاقة التي تربط السلطة بمختلف المؤسسات الأخرى كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المستقلة منها علاقة تبحث عن هوية لها، ففي حين تسعى السلطة الحاكمة لجعل

[1] برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2003،ص19

هذه المؤسسات امتدادا لها وذلك من خلال تقييد وتوجيه نشاطها في مقابل ذلك تبحث هذه المؤسسات عن فضاءات مستقلة خاصة بها[1]

من خلال هذا يتضح لنا أن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر الديمقراطية في أي دولة، فإن للدولة والمجتمع المدني دائرتان توجد بينهما منطقة انتقاء وتداخل وتختلف هذه حسب مدى ديمقراطية المجتمع والحكومة، فعندما تكون مساحة التداخل ضيقة، فأن ذلك يعني أن الحكومة لا تتدخل في شؤون المجتمع المدني، إلا في أضيق الحدود ويتم تدخلها بالاحترام الكامل للحقوق والحريات في نفس الوقت الذي يفرض فيه المجتمع المدني الرقابة على تصرفات الحكومة ومساءلتها ومحاسبتها، في هذه الحالة تزيد درجة التوازن والتقارب بين الجماعات المختلفة لما تتسم به من مساواة بينها في امتلاك موارد القوة والنفوذ[2]

أما الحالات التي تتسم بالاتساع مساحة التداخل بين الدولة والمجتمع المدني فأنها تعبر عن المجتمعات غير الديمقراطية التي تتوسع فيها الدولة على حساب الحريات والحقوق حيث تتدخل الحكومة بشكل صريح ومستمر في شؤون المجتمع المدني الذي يتحول إلى جزء من جهاز الدولة وامتدادها.[3]

وعليه فإن التحول الديمقراطي يشير إلى مرحلة وسطية يتم من خلالها تفكيك النظام الشمولي أو التسلطي السابق وبناءا على أنقاضه نظام ديمقراطي جديد، وعادة ما تشمل عملية الانتقال مختلف عناصر النظام السياسي، مثلا البنية الدستورية والقانونية، والمؤسسات السياسية وأنماط مشاركة المواطنين في العملية السياسية، لكن تلك العملية لا تتم بشكل بيروقراطي دون مشاركة المجتمع المدني في صياغة معالمه الأساسية، وقد تشهد مرحلة الانتقال صراعات ومساومات وعمليات تفاوض بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين.

فعملية التحول الديمقراطي لا يمكن القول عنها أنها ناجحة ومكتملة إلا إذا توافرت فيها شروط عديدة أبرزها أن يعمل الفاعلون السياسيون الرئيسيون على صياغة دستور جديد وإصداره بصورة توافقية، وإقامة المؤسسات الدستورية التي تشكل الأرضية الحقيقية لبناء ديمقراطي جديد لاسيما تشكيل حكومة جديدة من خلال انتخابات عامة تكون حرة ونزيهة، على أن تمتلك هذه الحكومة القدرة والصلاحية على ممارسة السلطة وإقرار سياسة جديدة

---

[1] صالح زياني، **الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة السياسية الديمقراطية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة(الجزائر)،عدد خاص أفريل،2011،ص312.

[2] غسان سلامة،**الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الأول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1989،ص23.

[3] ناهد عز الدين، **المجتمع المدني**، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، رقم 5، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000، ص12.

تعكس حالة الانتقال إلى الديمقراطية التعددية، فضلا عن عدم وجود قوى أخرى تنازعها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياتها واختصاصاتها[1].

رابعا: تأثير قوى رأس المال وأباطرة السياسة

حينما تعذرت العودة دستوريّا إلى زمن الحزب الواحد الاشتراكية الاقتصادية، لجأت السلطة إلى إفراغ التعددية الليبرالية من مضامينها، وذلك بإنتاج نموذج اقتصادي ذي ملامح غير واضحة؛ فلا هو يشبه الاقتصاد الاشتراكي الذي ساد منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات، ولا هو اقتصاد ذو ملامح ليبرالية شبيه بالاقتصاديات السائدة هنا وهناك.

هذا الشلل الاقتصادي والقيود التي فرضها صندوق النقد الدولي على الاستثمارات العمومية للدولة، جعل رأس المال الخاص يقتصر على التجارة الخارجية والتجارة الداخلية. وتراكمت ثروات هائلة خلال هذه المرحلة بين جماعات صغيرة احتكرت هذا القطاع وتوجهت لاستثمارها في مرحلة لاحقة في شراء المؤسسات الاقتصادية العمومية التي قررت الدولة بيعها للخواص، كما عرفت مرحلة التسعينيات تشكل كارتلات قوية تتحكم في استيراد معظم السلع الأساسية من السوق الدولية باسم الاستثمار، مثل: السكر، والزيت، والقهوة، والفواكه الاستوائية، ومواد البناء والأدوية[2].

ولهذا عمدت الدولة دون تراجع إلى إغراق الحقل الاجتماعي والسياسي بآلاف الجمعيات بوضع تسهيلات لأصحابها حول برامجها وعروضها إلى جانب ذلك الأحزاب السياسية التي لا يمتلك بعضها حتى مقرات ثابتة، فمنها أشخاص نافذون ومقربون من دوائر صنع القرار، ويستخدمون أحزابهم أدوات لعروض انتخابية التي تطرحها السلطة[3].

إذا إن إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني ضمن جهود الطبقة المثقفة لدمقرطة الاشتراكية القائمة أو"لإحلال الليبرالية الشكلية القابعة تحت دهاليز الاقتصاد ألريعي" والدولة النيوباترمونيالية*، وإذا تركّز كّل الجهود ضد احتكار

---

[1] توفيق مديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الأصولية في الحكم في السلطة، بيروت**:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013، ص313.312

[2] نوري إدريس مرجع سابق ،ص 81 .

[3] **النيوباترمونيالية** : يعد ماكس أول من استعمل مفهوم الباترمونيالية لوصف أنماط الهيمنة السياسية في دولة القرون الوسطى في أوروبا الغربية إذا كانت تنعدم الحدود القانونية والأخلاقية بين أملاك الملك والأملاك العامة فيتصرف في المملكة والأملاك كما لو أنه يتصرف في أملاكه الخاصة.أنظر :

Dominique colas, dictionnaire de la pensée politique : auteurs, ouvres, nations(paris :Larousse,1997)p.102.

جبهة التحرير الوطني (وبعض الأحزاب الموالية لها بعد الانفتاح) للنشاط السياسي، فإن هذا لا يؤدي إلى إعادة إنتاج الوضع القائم بأشكال أكثر سوءا مما كانت عليه قبل الانفتاح.

فتشكل تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر لازالت تراوح مكانتها في عملية التحول الديمقراطي حيث: شكل ضعف مؤسسات المجتمع المدني استمرار الطابع ألزبوني كنظام للعلاقات ومؤسسات المجتمع المدني بالسلطة عاملا محددا في ديمومة نمط الحكم دون الحاجة إلى البحث عن بدائل ديمقراطية حديثة، والبحث عن تطوير نموذج لإدارة الحكم في الجزائر جديد يحدث قطيعة مع الممارسات التي نشأة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، الطابع ألزبوني لهذه العلاقة استمر وجعل مؤسسات المجتمع المدني رهينة لإرادة السلطة وليست مستقلة عنها[1].

خاتمة

وفي الأخير نقول أن تحليل الممارسات الاقتصادية للدولة الريعية سمح لنا برسم مسار سوسيولوجي لرأس المال الخاص في الجزائر، من خلال تحليل فضاءات نشاطه واليات إعادة إنتاج نفسه، تجلى لنا أنه لا يقوم بأي دور تاريخي في دمقرطة النظام السياسي الجزائري.

وعليه فعملية التحول الديمقراطي لا يمكن القول عنها أنها ناجحة أو مكتملة إلا إذا توافرت فيها شروط عديدة أبرزها أن يعمل الفاعلون السياسيون على مراقبة المجتمع وزبونيته من خلال إدخاله في حلقات إعادة توزيع الريع وتدويره في المجتمع، لأنه لا يمكنه أن يعتمد على اقتصاد طفيلي غير إنتاجي في ظل تراكمات ريعية هائلة التي سمحت للنظام السياسي بتلبية الطلبات الاجتماعية في حدها الأدنى من جهة، وبنسج الشبكات الزبونية التي تسانده وتراقب بها النخب من جهة أخرى

قائمة المراجع

رمزي أحمد مصطفى، **الدور التربوي لمؤسسات المجتمع المدني**، ط1.الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2008

برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003

غسان سلامة وآخرون ، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**،ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية 1995.

صالح زياني، **الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة(الجزائر)،عدد خاص أفريل،2011.

غسان سلامة، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، الجزء الأول.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

[1] .مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص14

ناهد عز الدين، **المجتمع المدني**، سلسلة موسوعة الشباب السياسية، رقم 5، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2000.

توفيق مديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الأصولية في الحكم في السلطة، بيروت**:الدار العربية للعلوم ناشرون،2013

مصطفى بخوش، **علاقة المجتمع المدني بحالة الاستعصاء الديمقراطي في الجزائر**،مداخلة مقدمة لندوة العلمية الدولية" المجتمع المدني وانتقال الديمقراطي"، تونس 12- 14أكتوبر 2017

الوناس حمداني،**الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر**،أطروحة دكتوراه،قسم علم الاجتماع،جامعة محمد خيضر،بسكرة الجزائر2014-2015

شاوش إخوان رشيدة، **المجتمع المدني ففي الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتور في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر،2015/2014

إدريس نوري، **إشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة (مقاربة سوسيولوجيا للدولة– المجتمع)** أطروحة دكتوراه بقسم علم الاجتماع، جامعة سطيف02، الجزائر 2016/2015.

فضيل غبراهيم مزري، مستقبل العملية السياسية في الجزائر بين الدستور والدستورانية وشبكةالعلاقات الزبونية،مقال متاح على

الموقع/www.ARABSFORDEMOCRACY.OR:htppنشر بتاريخ 18.07.2017. تصفح الموقع كان يوم 31.12.2019 على الساعة 20:30.

Robert D.putnam, **Makung democracy Works** .ci Vic traditions in modern Italie, new jersey, pincetions presse ,1993.p20.

Le houari Addi, **L'Impasse du populisme**: **L'Algérie**, **collectivité politique et État en construction** (Alger: Entreprise nationale du livre, 1990,"Néopatrimonialisme et économie en Algérie," in: Michel Cama dire. Changements politiques au Maghreb, études de l'annuaire de l'Afrique du Nord Paris: Centre national de la recherche scientifique 99.

Emma C.Murphy, **The State and the Privat Sector in North Africa**:Seeking Spécificité, Méditerranéen Politis, London, Vol.6, No2, Summer 2001, p.5-6